

سنة ٢٠٢٢ ( شهر مايو ٢٠٢٢ )

١٧

( قرار وزاري رقم

بشأن: تشكيل لجنة

## نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

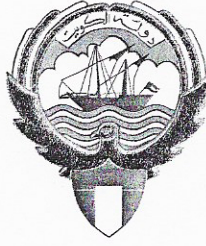
- بعد الإطلاع على القانون رقم ٦٨/٢٣ بشأن نظام قوة الشرطة وتعديلاته .
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٧٩/١٥ في شأن الخدمة المدنية وتعديلاته.
- وعلى المرسوم الصادر في ١٩٧٩/٤/٤ في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته.
- وعلى القرار الوزاري رقم ٢٠٠٨/٢٤١١ بشأن الهيكل والدليل التنظيمي لوزارة الداخلية وتعديلاته.
- وعلى القرار الوزاري ٢٠٢٠/٧٢٢ بشأن ضوابط تشكيل اللجان وفرق العمل بوزارة الداخلية.
- وعلى القرار الوزاري رقم ٢٠٢١/٥٠٠ بشأن البدلات والمكافآت والكوادر الإضافية للعسكريين.
- وبناء على عرض وكيل الوزارة .

## قـرـر

### مادة (١)

تشكل لجنة لمراجعة وتطوير سياسات وقواعد العمل في جهاز أمن الدولة برئاسة الفريق متقاعد/ عبدالله عبدالرحمن الفارس - وعضوية كل من:-

- |                     |  |
|---------------------|--|
| نائباً للرئيس       | ١- اللواء متقاعد د./ عبدالوهاب علي الرومي    |
| عضواً               | ٢- الفريق متقاعد/ عبدالله عبدالوهاب العصفور  |
| عضواً               | ٣- اللواء/ ناصر ناصر بورسلي                  |
| عضواً               | ٤- اللواء متقاعد/ وليد أحمد المنصور          |
| عضواً               | ٥- مدعي عام/ نايف عايض العتيبي               |
| عضواً               | ٦- العميد حقوقي متقاعد د./ معاذ سليمان الملا |
| عضواً               | ٧- العقيد حقوقي/ أحمد صالح الحبيب            |
| عضواً               | ٨- العقيد/ عبدالعزيز صلاح المطوع             |
| عضواً               | ٩- العقيد ركن/ يوسف أحمد محمد الرفاعي        |
| عضواً ومقرراً للجنة | ١٠- الرائد حقوقي/ عبدالوهاب سعيد العجيل      |



رقم القرار الوزاري رقم (تابع القرار الوزاري رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٢)

مادة (٢)

- تختص اللجنة المنصوص عليها بالمادة (١) من هذا القرار بالآتي:-
- ١- التأكد من مطابقة السياسات المعمول بها حالياً مع القوانين والمعاهدات الدولية الموقعة من قبل دولة الكويت.
  - ٢- إعداد دليل إجرائي متكامل حول سياسات العمل في جهاز أمن الدولة بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية الضامنة لحقوق الإنسان والحفاظ على كرامة الأفراد.
  - ٣- إعداد مدونة السلوك الوظيفي لتنظيم سير وعمل أفراد جهاز أمن الدولة.
  - ٤- إعداد السياسات اللازمة لضمان حياد ومهنية جهاز أمن الدولة عند قيامه بإختصاصاته.
  - ٥- إعداد الضوابط اللازمة لضمان وحماية خصوصية أفراد المجتمع في إطار القوانين المعمول بها.
  - ٦- إعداد الآليات اللازمة لوضع نظام شكاوي وتدقيق يضمن حماية المبلغ عن أي تجاوزات قانونية.
  - ٧- مراجعة وقائع التسريبات والممارسات المنسوبة لجهاز أمن الدولة وتقديم التوصيات اللازمة لتطوير الجهاز ومعالجة أي قصور قائم بعمل الجهاز.
  - ٨- مراجعة الأنظمة الآلية بجهاز أمن الدولة وتقدير مدى ملائمتها وتوافقها مع أفضل الممارسات العالمية.
  - ٩- مراجعة إجراءات الحجز والتعامل مع المحجوزين ورفع التوصيات للإرتقاء بعمل جهاز أمن الدولة وذلك وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.
  - ١٠- مراجعة الأحكام الصادرة مؤخراً وذات الصلة بجهاز أمن الدولة والعمل على تقييم الملاحظات الواردة فيها على القواعد المنظمة لعمل الجهاز ورفع تصور لمعالجتها.

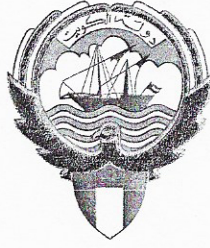
مادة (٣)

يبدأ عمل اللجنة المشار إليها إعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار ولمدة " ثلاثة أشهر " على أن تقدم لنا تقريراً بنتيجة أعمالها فور الإنتهاء منه.

مادة (٤)

للجنة الإستعانة بمن تراه مناسباً لإنجاز أعمالها.

STATE OF KUWAIT  
DEPUTY PRIME MINISTER  
AND MINISTER OF INTERIOR



دولة الكويت  
نائب رئيس مجلس الوزراء  
ووزير الداخلية

١٧  
تابع القرار الوزاري رقم (سنة ٢٠٢٢) م القرار الوزاري رقم

مادة (٥)

على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار.

نائب رئيس مجلس الوزراء

ووزير الداخلية

أحمد منصور الأحمد الصباح

صدر في: - ٩ جمادى الآخرة ١٤٤٣ هـ

الموافق: - ٢٠٢٢/١/١٢ م

50.m